كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة غرداية
مجلة إسهامات للبحوث والدراسات
E-ISSN.2543- 3636 / P-ISSN.2543- 3539
http://ishamat.univ-ghardaia.dz/index

إشكاليات القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة "دراسة وصفية للواقع والرهانات"

د. يسعد زهية، جامعة قاصدي مرباح
ورقلة

الملخص:

في ظرف خمس سنوات نشأت بالجزائر خمسون قناة تلفزيونية فضائية خاصة، بعد تحرير قطاع السمعي البصري، بينت تعطشا واضحا للمستثمرين وللجمهور الجزائري على السواء لإعلام سمعي بصري، غير أن أهداف كل طرف تختلف عن الآخر، لكن هذه القنوات واجهت منذ نشأتها و الى غاية اليوم، حملات من الانتقادات من طرف المختصين وكذا الجماهير، التي ترتقب قضاياها على تلك الشاشات بصورة تستحسنها، نظرا لعدد من النقائص التي تشوب الرسائل التي توجهها على مستويي المحتوى والشكل، التي تعود للكثير من المشاكل التي تعترضها في عدة مجالات.

تحاول هذه الدراسة في شقها النظري والتطبيقي، تسليط الضوء على هذه التجربة الفتية في الجزائر، وتحديد أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة.

Abstract:

Within five years Algeria has created 50 private satellite television channels After the liberalization of the audiovisual sector, Showed a clear thirst for investors and the Algerian public alike for audiovisual media However, each party's goals differ from each other, But these channels have faced since the inception and to this day a lot of criticism By the specialists as well as the masses, who anticipate their issues on these screens in a way that they prefer Due to a number of shortcomings in the messages that are directed at the levels of content and form Which is due to many of the problems encountered in several areas .

This study attempts to shed light on this young experience in Algeria and to identify the most important problems and obstacles facing the Algerian private television channels.

مقدمـــة:

تعيش الجزائر منذ العام 2012 تجربة إعلامية سمعية بصرية جديدة، بعد تحرير القطاع من قبضة السلطة، وإطلاق عشرات القنوات التلفزيونية الفضائية تابعة لمستثمرين خواص، وبعد خمس

سنوات من النشاط تنامت هذه القنوات في شكل طفيليات تجاوز عددها 50 قناة تبعث بآلاف المواد الإعلامية للشعب الجزائري التواق لمضامين تعكس عاداته، تقاليده، وأنماط حياته و كذا مشكلاته واهتماماته وكل ما يتعلق به بعد سنوات من الغربة الإعلامية، حيث يلجأ للقنوات العربية والغربية لتلبية حاجاته الثقافية ، المعرفية، العاطفية والوجدانية.

إن المتتبع للقنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة يلفت انتباهه الكثير من النقائص على كافة الأصعدة سيما منها على مستوى المضامين وطرق معالجة وعرض القضايا والمشكلات ، ثم أداء الصحفيين والمذيعين ، وكذا نقائص تقنية بالجملة ، كلها عوامل تعرقل السير الحسن لوصول الرسائل في شكل يروق للجماهير الجزائرية ويلبي فضولها ويكون في مستوى المنافسة العربية.

غير أن المتمعن في الوضع يعلم أن هذه النقائص والهفوات لم تأت من العدم ، إنما ترجع إلى عدد من التحديات والمشكلات التي تواجه هذا المجال الفتي وتقف حجر عثرة في طريقه خاصة على مستويات ثلاث، قانونية، مالية، ومهنية ما يطرح سؤالا كبيرا: ما هي التحديات التي تواجه الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائر؟

أ/ الإسناد النظري للموضوع:

1- السياقات القانونية للإعلام السمعي البصري في الجزائر:

يعرف معجم المصطلحات الإعلامية القطاع السمعي البصري بأنه هو كل ما يستخدم الصورة والصوت معا مثل : السينما والتلفزيون وكل وسيط يجمع بينهما (كرم شلبي، ص 45) ولقد ارتبط ظهور التلفزيون في الجزائر بالوجود الاستعماري على أراضيها، فقد بدأ البث التلفزيوني في الجزائر يوم 24 ديسمبر 1956 من محطة الإرسال المتواجدة ب" رأس تمنفوست" التي تبعد 20 كل من مدينة الجزائر، وكانت قدرتها لا تتجاوز 500واط ما جعل الإرسال لا يتعدى مدينة الجائر وضواحيها .(مجلة الشاشة الصغيرة، 2001،ص 11) وابتداء من 28 أكتوبر 1962 أين استعادت الدولة سيادتها على القطاع، بدء العمل على تحقيق التحول من إعلام ثوري إلى إعلام موجه ،بإمكانيات مادية قليلة جدا تخضع لوزارة الإعلام في التوجيه والتسيير، وكانت في المقابل وسائل أخرى تخضع لإشراف جبهة التحرير الوطني، وكانت الميزانية التي خصصتها المصالح المختصة بالثقافة والإعلام لهذا القطاع، إلى أن صدر مرسوم 1967، الذي جعل جميع وسائل الإعلام بما فيها التلفزيون مؤسسات عمومية تابعة للدولة، وتخضع لإشراف وزارة الإعلام ولم يكد يمر شهر واحد ، حتى صدر مرسوم آخر في 11 نوفمبر 1967 نصت المادة الأولى منه على " أن الإذاعة والتلفزيون مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتتميز بالشخصية المعنوية والاستقلالية وتحتكر بث البرامج الإذاعية و التلفزية" (رمضان بلعمري، 2012، ص- ص 22- 25).

لقد عرفت الجزائر نهاية الثمانينات إصلاحات سياسية تماشيا مع دستور فبراير 1989 الذي نقل الدولة الجزائرية من النظام الاشتراكي الذي تتقاسم فيها السلطة والتسيير من خلال الحزب - الدولة، إلى نظام تعددي يسمح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، طبقا للمادة 40 من الدستور ما أفرز قانون الإعلام لسنة 1990 الذي جاء الحديث فيه عن الوسائل السمعية البصرية

من خلال المادة الرابعة وتعتبر المادة 56 من قانون الإعلام لعام 1990 بنظر المراقبين، مادة ثورية في مجال التشريع للقطاع السمعي البصري بالجزائر، حيث تحدثت عن إمكانية استغلال الخواص للأملاك العمومية التابعة للدولة في مجال الإذاعة والتلفزيون، وفق رخص ودفتر عام للشروط كما يوضحة نص المادة"يخضع توزيع الحصص الإذاعية الصوتية أو التلفزية واستخدام التوترات الإذاعية الكهربائية لرخص ودفتر عام للشروط تعده الإدارة بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام. ويمثل هذا الاستخدام شكلا من أشكال الاستغلال الخاص للأملاك العمومية التابعة للدولة")الجريدة الرسمية، أفريل 1990).

في شهر نوفمبر 1998 ،تم تقديم المشروع التمهيدي الخاص بقانون الإعلام في عهد الوزير عبد العزيز رحابي، وتحت رئاسة اليمين زروال، الذي عد ثورة فكرية أخرى خصوصا للمهتمين بالقطاع السمعي البصري عبر مادته الأولى التي جاء نصها" "يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري" وأعلنت المادة 28 صراحة فتح المجال السمعي البصري أمام الخواص، من خلال إشراكهم في رأسمال المؤسسات العمومية العاملة في القطاع السمعي البصري حيث يقول نص المادة: ""يمكن للمؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع والمرئي أن تفتح رأسمالها، في إطار الشراكة مع مؤسسات متخصصة تابعة للقطاع الخاص وفقا للتشريع المعمول به". (مشروع القانون التمهيدي، 1998، ص02)لكن المشروع جمد وأحيل وزير القطاع عبد العزيز رحابي إلى التقاعد سنة 1999 مع بداية حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وفي عام 2002 أعلنت وزارة الثقافة برئاسة خليدة تومي، عن مشروع تمهيدي جديد حدد في مادته 38 خضوع الممارسة الإعلامية في القطاع السمعي البصري لترخيص من قبل المجلس السمعي البصري، ثم جاء مشروع وزير الاتصال ناصر مهل، مبشرا بعهد جديد من الإصلاحات، أبرزها فتح القطاع السمعي البصري على الاستثمار الخاص، ولكن المختصين سجلوا أن مشروع قانون الإعلام في طبعة 2011 ، لم يحمل الشيء الجديد بخصوص القطاع السمعي البصري، إلى حين مجيء قانون الإعلام 2012 بعد مخاض طويل وعسير حيث تطلب إعداد وثيقة المشروع عقد وزارة الاتصال لأكثر من 70 اجتماعا وجلسة عمل، و مشاورات مع المعنيين من القطاع من صحفيين وناشرين وقضاة ومحامين وجامعيين وناشطين حقوقيين، وهو المشروع الذي تحفظ عليه مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم 20 أوت 2011 لما تضمنه من أحكام لا تتماشى وتعهدات رئيس الجمهورية خاصة ما تعلق برفع التجريم عن الصحافة، وطلب من وزير الاتصال تقديم قراءة ثانية للمشروع تتماشى وتوجهات مجلس الحكومة، وهو ما تم بالفعل إذ أعيد النظر في بعض البنود وعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية 2011، وبعد المناقشة تم التصويت عليه بالأغلبية من طرف أعضاء غرفتي البرلمان على التوالي في 14 و22 ديسمبر 2011 وقد اعتبر هذا القانون شهادة ميلاد الإعلام الخاص السمعي البصري، ذلك أنه تم إدراج مصطلح السمعي البصري لأول مرة من خلال الباب الرابع منه الذي جاء تحت عنوان "النشاط السمعي البصري" حيث حدد معناه ومجالاته من خلال المادتين 58 و60 إضافة إلى تحرير قطاع السمعي البصري من خلال مضمون المادة 61 التي حددت الهيئات المخول لها ممارسة نشاط السمعي البصري والمتمثلة في تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري من خلال المادتين 64 ،65.(الجريدة الرسمية، 2012) بعد عامين من صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2012 صدر القانون المتعلق بالسمعي البصري سنة 2014)

الجريدة الرسمية، 2014) الذي تعرض للكثير من الانتقادات هو الآخر من قبل النواب أثناء مناقشة مواده 113وقد كانت ملامحه الكبرى:

- تحرير القطاع: بحيث لأول مرة يفتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص من خلال مضمون المادة الثالثة التي حددت الأطراف الذين يحق لهم ممارسة هذا النشاط.

- تقييد القطاع الخاص:في الوقت الذي نصت فيه المادة الرابعة على أن خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية، أشارت المادة الخامسة إلى أن خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية فقط، وحسب المادة السابعة من القانون والمتعلقة بتحديد المفاهيم، فإن قناة موضوعاتية يقصد بها برامج تلفزيونية أو سمعية تتمحور حول موضوع أو عدة مواضيع ولا يسمح لها بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال، وترك للنصوص التنظيمية تحديد كيفيات تطبيق ذلك.

- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: أشارت إليها المادة 64 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012، وجاء قانون السمعي البصري ليحدد مهام وصلاحيات و تشكيلة هذه الهيئة،فحسب المادة 54 فإن مهام سلطة الضبط تتمثل في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساريي المفعول، والسهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام، وكذا السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما خلال حصص الإعلام السياسي والعام،كما يعود لها صلاحية دراسة طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري من دون الترخيص والذي أوكل إلى هيئة أخرى أطلق عليها القانون تسمية السلطة المانحة وعرفتها المادة السابعة على أنها السلطة التنفيذية الموقعة على المرسوم المتضمن رخصة لإنشاء خدمة اتصال سمعي بصري لصالح شخص معنوي خاص يخضع للقانون الجزائري. (صليحة بخوش، 2016)

2- نشأة الإعلام السمعي البصري الخاص في الجزائر:

عقب إقرار دستور فيفري 1989 وصدور قانون الإعلام عام 1990 ، تقدمت عدة أحزاب سياسية بطلبات الحصول على تراخيص لإنشاء قنوات إذاعية حزبية، في مقدمتها أحزاب المعارضة وأبرزها حزب جبهة القوى لاشتراكية (FFS) ،حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) والحركة الديمقراطية الاشتراكية (MDS) وبينما تمكنت الأحزاب السياسية حديثة النشأة آنذاك من إنشاء صحف ناطقة باسمها لم تتمكن من إنشاء إذاعات، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية بسرعة، وفي تلك الأجواء المشحونة أنشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ إذاعة سرية كانت تعرف باسم "إذاعة الوفاء"، وكانت تبث من محطة متنقلة، وفي عام 1991 كان هناك اتفاق جزائري أمريكي لإنشاء محطة تلفزيونية مشتركة وقد حول الملف إلى الأرشيف بسبب توقيف المسار الانتخابي على اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية مقاعد البرلمان الجزائري، وعشية حل المجلس الأعلى للإعلام عام 1993 كانت هناك 4 مشاريع لإنشاء قنوات تلفزيونية خاصة، تقدم بها كل من:

رجل الأعمال الجيلالي مهري، ورجل الأعمال يسعد ربراب، والجنرال محمد بتشين، والمخرج أحمد راشدي، وكان هناك 20 مشروع محطة إذاعية، لكنها لم تخرج إلى النور بسبب ما آلت إليه الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر، فبقي التلفزيون العمومي يسيطر على المشهد الإعلامي، من خلال القناة الأرضية (القناة العامة أو القناة الأم) التي تبث عبر كامل التراب الوطني بفضل مؤسسة البث التلفزي والإذاعي ومقرها بوزريعة بالعاصمة، إلى جانب أربع قنوات فضائية تبث على الأقمار الصناعية، أما فيما يتعلق بفضاء الإذاعة، فالمشهد يضم قنوات وطنية وأخرى محلية. وبخصوص القنوات الوطنية، توجد الأولى والثانية والثالثة، الدولية، الثقافية، والقرآن الكريم أما القنوات الإذاعية المحلية، فقد بدأ البث أولا بإذاعة البهجة ثم متيجة و تكاد كل ولاية تحوز على إذاعتها المحلية، وهي موجودة في أغلب ولايات الوطن الثمانية والأربعين. (رمضان بلعمري، 2012، ص- ص 27- 34)

3- ميلاد ونشأة القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة:

دفع غياب الإطار القانوني للنشاط السمعي البصري الخاص بالفاعلين في مجال الإعلام، إلى تأسيس قنوات تستخرج رخصها الإعلامية من الخارج مع بداية القرن 21، فتبث برامجها باعتبارها قنوات أجنبية، في محاكاة واضحة لبعض التجارب الصحفية و التلفزيونية التي اعتمدتها صحف وقنوات عربية، ظلت تعمل في دولها كمؤسسات إعلامية أجنبية فنشأت عشرات القنوات التي لا تخضع للقانون الجزائري موجهة للجمهور الجزائري تابعة لمستمرين خواص جزائريين أو غير جزائريين وهي :

Berbère TV - باربار تي في: هي قناة تبث باللغتين الفرنسية و الأمازيغية عبر الساتل تأسست عام 2000 بفرنسا، وتستهدف جزءا من الجمهور الجزائري الناطق باللغة الأمازيغية.

–قناة الخليفة تي في (Alkhalifa tv): وأطلقت في سبتمبر 2002 من طرف مالكها عبد المؤمن خليفة ومقرها باريس، وأغلقت القناة بسبب اتهامه من قبل السلطات الجزائرية بالفساد وملاحقته أمام شرطة الأنتربول الدولي ثم أعيد إطلاقها باسم قناة "الخليفة للأنباء" مقرها بلندن قبل الانتخابات الرئاسية شهر أفريل 2004 واستمر بثها ثلاثة أشهر فقط.

Beur Fm - إذاعة بور أف أم: تبث باللغتين الفرنسية و الأمازيغية عبر الساتل من باريس وتستهدف الجمهور الجزائري الناطق بالأمازيغية.

(Algeria channel) - قناة الجزائر : قناة الكترونية تبث برامجها على موقع اليوتيوب تقوم بنشر فيديوهات ومواضيع تلفزيونية أرشيفية عموما، وتتبنى خطا معارضا للسلطة الجزائرية.

(Alasr tv) - قناة العصر: تابعة لمنظمة رشاد المعارضة، وهذه المنظمة أطلقت هي الأخرى قناة خاصة بها تحت اسم "رشاد تي في(Rachad Tv) لكن إدارة القمر الصناعي "أوتل سات " قطعت بثها في وقت لاحق.

(Radio Kalima Algérie) - راديو كلمة الجزائر: وهي قناة إذاعية خاصة معارضة، تبث عبر النت وعبر قمر "أوتل سات" الفرنسي. (رمضان بلعمري، 2012، ص 35)

4- تطور المشهد الإعلامي السمعي البصري الخاص في الجزائر:

بعد صدور قانون الإعلام 2012 الذي قضى بفتح القطاع أمام المستثمرين الخواص و في ظل غياب مؤسسات إعلامية متخصصة ذات تجارب سابقة، بدأت أولى المحاولات في السمعي البصري انطلاقا من مالكي الصحف المطبوعة وكانت أولى التجارب لجريدة "النهار الجديد" التي أطلقت قناتها " النهار تي في " في بدايات 2012 لتتبعها صحف أخرى كالشروق، والبلاد ، والأجواء ، و وقت الجزائر (دزاير تي في)، و الخبر (KBC)، والمستقبل، وظهرت قنوات أخرى الهقار، الأطلس، نوميديا، السلام، المقام، بيير تيفي، الوطن، سميرة تيفي، الهداف، بنة، وغيرها الكثير منها من توقف عن النشاط بسبب عدد من العراقيل سواء المالية أو قرارات الإغلاق، ومنها من لا يزال ينشط رغم مخالفته للكثير من المواد القانونية التي احتواها قانون 2014 ، وقد اعتبر ميلود شرفي رئيس سلطة ضبط السمعي البصري الأسبق القنوات التلفزيونية الجزائرية الحالية، قنوات أجنبية كونها تحتكم لقوانين أجنبية من خارج الوطن وقد جاء قانون السمعي البصري ليكيفها وفق التنظيمات السارية و وفق القانون الجزائري، مذكرا أن القنوات المعتمدة في الجزائر التي منحت لها رخص العمل هي النهار، الشروق، الهقار، دزاير تيفي و الجزائرية (موقع الاذاعة الجزائرية، 2015) وقد تجاوز عدد القنوات التلفزيونية الخاصة في الجزائر 50 قناة تتفرع بين المتخصصة والشمولية.وسنركز فيما يلي على الخمسة المعتمدة وهي:

قناة النهار: تعد أولى القنوات الجزائرية الخاصة، حيث انتقلت إلى البث الفضائي بعد إن ظلت تعمل كصحيفة مطبوعة لسنوات لينطلق بثها التجريبي، يوم 6 مارس 2012 بأول نشرة إخبارية وفقا لقوانين المدينة الإعلامية الأردنية، التي تعد أول منطقة إعلامية حرة، في الشرق الأوسط تأسست عام 2001 حيث أن معظم القنوات التي تبث من المدينة الإعلامية غير أردنية، وتبلغ 120 قناة فضائية . وعملت النهار كقناة أجنبية تتخذ مقرها الرئيس بالعاصمة الأردنية عمان وتبث برامجها على قمر نايلسات. و تهتم بالشأن الإخباري والسياسي في الجزائر، حيث أن برامجها تبدو مزيجا بين نشرات الأخبار والرياضة وأخبار الاقتصاد في الجزائر وكذا أخبار الصحف الوطنية ويتهم منتقدو القناة "بأنها غير حيادية في الطرح والتغطية"، إلى أن نالت الرخصة والاعتماد كقناة جزائرية من وزارة الاتصال.

قناة الشروق: بعد أن حققت صحيفة " الشروق اليومي" نسبة مبيعات عالية، اعتبرت الأكبر في تاريخ الصحافة الجزائرية، خاصة سنة 2010، أعلنت الشركة المالكة للصحيفة نيتها في إطلاق شبكة تلفزيونية عام 2011، إلا إن إطلاق القناة فعليا تأخر إلى عام 2012 من العاصمة الأردنية لتصبح بذلك ثاني القنوات الفضائية الخاصة بعد النهار ثم توسعت الشبكة لتخلق قناة أخرى باسم الشروق الإخبارية. في مارس من العام 2014 ثم "الشروق بنة " المتخصصة في الطبخ.

قناة الجزائرية: هي قناة شمولية تهتم بقضايا المجتمع كافة بباقة من البرامج السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية والفنية،تعتبر ثالث قناة خاصة تظهر في الجزائر، من صنف القنوات الخاصة المؤسسة في الخارج، وانطلقت في يوم 05 جويلية 2012 .

الهقار : هي شبكة مستقلة تم افتتاح بثها التجريبي في شهر ماي 2012، بعنوان الهقار TV ، تتخذ من العاصمة البريطانية، لندن مقرا رئيسيا لها وهي مملوكة لرجل الأعمال الجزائري، "حسان

بومعراف" صاحب شركة المشروبات "فلاش" و شريكه "محمد مولودي" صاحب دار الوعي للنشر، هي من نوعية القنوات العامة الناطقة باللغة العربية. (محمود أبو بكر، 2014)

دزاير تيفي : وهي القناة الناطقة لجريدة وقت الجزائر لصاحبها رجل الأعمال علي حداد وقد انطلقت في البث عام 2013 كقناة شمولية تبث برامج منوعة للجمهور الجزائري وسرعان ما تعززت بقناة إخبارية متخصصة عام 2014.

5- سلطة الضبط ورهانات التحول في المشهد السمعي البصري الجزائري

سلطة الضبط السمعي البصري هيئة أقرها القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري المصادق عليه من طرف البرلمان سنة 2014 كحارس على حرية ممارسة المهنة، و تضم سلطة ضبط السمعي البصري 9 أعضاء تم تعيينهم بمرسوم رئاسي حيث يعين رئيس الجمهورية خمسة أعضاء من بينهم الرئيس، و عضوين اثنين غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة، و عضويين اثنين آخرين غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني، تسهر هذه السلطة على ضمان مطابقة القوانين و التنظيمات سارية المفعول لكل برنامج سمعي بصري مهما كانت الدعامة، و ضمان احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج السمعي البصري الوطني و للتعبير باللغات الوطنية.(موقع الإذاعة الجزائرية، 2017) وبعد انتظار طويل تم في سبتمبر 2014 تنصيب ميلود شرفي رئيسا لسلطة ضبط السمعي البصري من طرف وزير الاتصال حميد قرين (موقع الإذاعة الجزائرية، 2014) وفي أواخر 2016 نصب الوزير الأول الهيئة الكاملة التي تضم الإعلامي زواوي بن حمادي كرئيس خلفا للمتوفي ميلود شرفي، والباحث زهير إحدادن، الباحث زعيم خنشلاوي، الموظف السامي عبد المالك حويو، الأستاذ أحمد بيوض، الديبلوماسية عائشة كسول، الأستاذة زوينة عبد الرزاق، وزير العدل الأسبق الغوثي مكامشة ، الصحفي لطفي شريط صحافي، كأعضاء لسلطة الضبط.(موقع الإذاعة الجزائرية، 2016) لتنطلق المهام مباشرة في مراقبة الإنتاج السمعي البصري التي يعول عليها الكثير لتنظيم المجال في الجزائر وتسند للهيئة عدة مهام سنكتفي بالتركيز على الأهم فيها والمتعلق بجانبي الضبط والمراقبة:

1- في مجال الضبط:

- تدرس طلبات إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري ، و تبت فيها.

- تخصيص الترددات الموضوعة تحت تصرفها من طرف الهيئة العمومية المكلفة بالبث الإذاعي و التلفزي، من اجل إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري الأرضي ،في إطار الإجراءات المحددة في هذا القانون.

- تطبق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج و البرمجة ، و بث حصص التعبير المباشر بالإضافة إلى حصص الوسائط السمعية البصرية، خلال الحملات الانتخابية طبقا للتشريع و التنظيم ساريي المفعول .

- تطبق كيفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية و المنظمات الوطنية النقابية والمهنية المعتمدة.

- تحدد الشروط التي تسمح لبرامج الاتصال السمعي البصري باستخدام الإشهار المقنع

للمنتوجات أو بث حصص الاقتناء عبر التلفزيون.

- تحدد القواعد المتعلقة ببث البيانات ذات المنفعة العامة الصادرة عن السلطات العمومية.

- تعد و تصادق على نظامها الداخلي.

2- في مجال المراقبة :

- تسهر على احترام مطابقة أي برنامج سمعي بصري كيفما كانت وسيلة بثه للقوانين و التنظيمات سارية المفعول.

- تراقب بالتنسيق مع الهيئة العمومية المكلفة بتسيير طيف الترددات الراديوية، و مع الهيئة المكلفة بالبث الإذاعي و التلفزي استخدام ترددات البث الإذاعي، بغرض اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان استقبال جيد للإشارات.

- تتأكد من احترام الحصص الدنيا المخصصة للإنتاج السمعي البصري الوطني و التعبير باللغتين الوطنيتين.

- تمارس الرقابة بكل الوسائل المناسبة على الموضوع والمضمون و كيفيات برمجة الحصص الاشهارية.

- تسهر على احترام المبادئ و القواعد المطبقة على النشاط السمعي البصري و كذا تطبيق دفاتر الشروط.

- تطلب عند الضرورة من ناشري و موزعي خدمات الاتصال السمعي البصري أية معلومة مفيدة لأداء مهامها.

- تجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات و الهيئات والمؤسسات دون الخضوع لأية حدود، غير تلك المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري المفعول،و ذلك من اجل إعداد أرائها و قراراتها. (موقع سلطة الضبط، 2015)

أما بالنسبة للنشاط في الميدان فقد باشرت سلطة الضبط لقاءاتها مع مسؤولين في القنوات المعتمدة رسميا من قبل الدولة للنشاط في الجزائر وصل عددها إلى ثلاث لقاءات شرحت فيها الخطوط العريضة للعمل كما أنها وجهت عدة مساءلات لبعض القنوات حول بعض المضامين التي تقدمها سيما حول القضايا السياسية منها، كما هو الحال بالنسبة لمؤسسة الشروق حيث تعرضت للكثير من المساءلات والاستفسارات حول برنامج "هنا الجزائر" الذي تناول الكثير من القضايا "الحساسة" في بعض حلقاته.

6- واقع ومستقبل القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة:

تطبع الممارسة السمعية البصرية في الجزائر الكثير من الفوضى التي بررها رئيس سلطة ضبط السمعي البصري الأسبق ميلود شرفي أنها " شكل من أشكال الحياة لأن القطاع يعتبر حلقة جديدة في الحياة الديمقراطية بالجزائر". واصفا إياه أنه "يمر بمرحلة انتقالية " انطلقت مع صدور قانون

السمعي البصري في سنة 2014 وهي المرحلة التي "ستنتهي قريبا بشروع سلطة الضبط في مباشرة مهامها التنظيمية".حسبه (موقع الإذاعة الجزائرية، 2016) أما من حيث أداء هذه القنوات ومستوى برامجها فإن "هناك ملاحظات جد سلبية في محتوى البث السلبي الذي يطغى على برامج بعض القنوات و الذي يسيء إلى صورة الجزائر داخليا و خارجيا، مؤكدا على ضرورة تحقيق توازن في البرامج و الأخبار و الأمور التي تمس المواطن مباشرة" (موقع الإذاعة الجزائرية، 2015) كما اتهمتها السلطات بأنها تمارس الإشهار الكاذب وانتهاك الحياة الخاصة والمساس بالشرف والتضليل وبث الكراهية و الجهوية"، و" الوضع يتطلب من الحكومة الإسراع في تطهير القطاع التلفزيوني" (موقع الإذاعة الجزائرية 2015) ولأجل ذلك قررت الحكومة الجزائرية غلق كل القنوات غير المعتمدة من قبل الدولة في أقرب الآجال حيث قال الوزير الأول عبد المالك سلال أن " من بين 50 قناة تلفزيونية خاصة تنشط بطريقة غير قانونية، 5 قنوات فقط لديها اعتماد قانوني وترخيص من قبل السلطات". وتعهد أنه "لن يسمح بتجاوز القانون"مستقبلا كما دعا إلى الإسراع في تنصيب هيئة السمعي البصري ووضع دفتر شروط لتنظيم القطاع، على أن يتم غلق كل القنوات التي لا تتطابق مع الشروط المنصوص عليها في دفتر الشروط. (العربي الجديد، 2016) وهو ما حدث بالفعل حيث تم الإفراج عن دفتر الشروط وتنصيب هيئة سلطة الضبط غير أن النشاط الإعلامي للقنوات الخاصة لازال كما كان وهي تبث رسائلها للجمهور بشكل عادي، ولم تتخذ في حقها -لحد الآن- أية إجراءات تقضي بمنحها الرخص لمواصلة النشاط أو الغلق كما تعهد الوزير الأول، ليبقى مصيرها مجهولا ستفصل فيه الأيام المقبلة.

ب/ الدراسة التطبيقية:

1- منهج الدراسة:

تنتمي هذا البحث إلى الدراسات الاستطلاعية في موضوع الإعلام السمعي البصري في الجزائر الذي يعد تجربة فتية لم تتناول بالبحث، لذلك فان المنهج الأنسب في هذه الحال سواء للموضوع أو لجمع البيانات وترتيبها وتصنيفها هو المنهج الوصفي.

2- عينة الدراسة:

شملت هذه الدراسة في جزئها التطبيقي صحفيين ومسؤولين في بعض الأقسام ببعض القنوات الجزائرية الخاصة قدر عددهم ب20 مهنيا من أربع مؤسسات هي: الشروق، دزاير تيفي، الأجواء، نوميديا، الجزائرية.

3- أدوات الدراسة:

لقد اعتمدت في جمع البيانات على أداة رئيسية تعتبر الأكثر فاعلية في جلب أكبر قدر من المعلومات حول الظاهرة لأنها تفتح المجال واسعا للباحث، ألا وهي المقابلة، وقد كانت في شكلين: مباشر و غير مباشر من خلال الاتصال بالزملاء من العاملين في القطاع تجمعنا بهم علاقة زمالة أو صداقة وقد تم الاتصال بهم بشكل مباشر واستجوابهم عن طريق ثلاث أدوات هي: الهاتف النقال، الفيس بوك. اللقاء المواجهي.

كما أننا استعنا بشكل كبير في تصنيف البيانات وتصميم المحاور من تجربتنا المهنية بالقطاع التي دلتنا على الكثير من المصاعب والإشكاليات التي واجهتنا خلال العمل.

4- التحديات التي تواجه الإعلام السمعي البصري الخاص:

كثيرا ما يتهم المراقبون و النقاد القنوات الجزائرية الخاصة بالرداءة من حيث الشكل والمضمون، والأمر إن كان فيه الكثير من الصواب، إلا أن التجربة على حداثتها بدأت تأخذ مسارا حسنا وتسير نحو الطريق الصحيح لتحسين الأداء وطرق المعالجة لمختلف المضامين، التي ينتظرها المشاهد الجزائري فتلبي حاجاته وترتقي بذوقه ،وهو منتهى المطالب لولا الكثير من العراقيل والمشاكل التي تتخبط فيها تلك القنوات وتفرض عليها ما نراه على شاشاتها قصرا ،وقد ارتأينا أن نركز على ثلاثة منها قد تكون حسب نظرنا هي الإشكاليات الكبرى في القطاع:

4-1الوضع القانوني وإشكاليات القنوات الخاصة:

صدر قانون الإعلام المنظم "للقطاع السمعي البصري"، في الجريدة الرسمية في 23 سبتمبر 2014 وبذلك أشعل حالة الجدل التي كانت قبله، نظرا لبعض المواد التي احتواها ،حيث تنص المادة 17 على " إنشاء قنوات موضوعاتية "، وهي بذلك تحصر النشاط الإعلامي المرئي والمسموع في قنوات موضوعاتية ولا تسمح لها بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم يحدد في رخصة الاستغلال، وكذلك الشأن بالنسبة للمادة 48 التي يقضي نصها "احترام متطلبات الوحدة الوطنية و الأمن و الدفاع والمصالح الاقتصادية .. و احترام سرية التحقيق القضائي و الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية و احترام المرجعيات الدينية الأخرى .." (الجريدة الرسمية، 2014)

- هذه المواد وغيرها في القانون يعتبرها الكثير من المهنيين في مختلف القنوات تقييدا لحرية التعبير كونها منافية تماما للإصلاحات التي وعد بها كبار المسؤولين في الدولة، من خلال القوانين كما أن هذه المواد حسب المبحوثين تضم الكثير من المصطلحات الفضفاضة حسب وصفهم، لأنها لم تتضمن تعريفا حقيقيا لما يقصد منها بالتحديد وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام عدة تفسيرات وحتى تأويلات، يجعلها لا تخضع لضوابط محددة.

- يعتبر الكثير من المسؤولين في المؤسسات الإعلامية الذين تم استجوابهم أن الإشكال الحقيقي ليس في النصوص القانونية بل يكمن في مدى تطبيقها على الميدان وتوفير الآليات والإجراءات الكفيلة بتطبيقها فعليا كما تساءل الكثير منهم هل فعلا ستطبق بنود هذا القوانين؟ ومتى سيكون ذلك؟ وان كان سيحصل هل تطبق على جميع المؤسسات التي تنشط في حقل السمعي البصري الجزائري؟ إن التجربة مع القوانين في الصحافة المكتوبة هي التي تجعل المعادلة تبدو أصعب، فيتأرجح القانون إلى سنوات أخرى دون أن يطبق، وهو ما يفسره النشاط المتزايد للقنوات الخاصة غير المرخصة منها والمرخصة.

- صعوبة الحصول على رخص للنشاط السمعي البصري: يؤكد أغلبية المستجوبين أن القانون جاء ليكيف وضع القنوات التي وصفت بالأجنبية، لكن وبرغم نصوص القانون الصريحة وتقديم مختلف المؤسسات لملفاتها ،ثم تنصيب سلطة الضبط إلا أن هذه المؤسسات لم تحصل على اعتماد

أو رخص للاستمرار في النشاط منذ ،2014 وهو ما يجعل مستقبلها يكتنفه الغموض وتعمه الضبابية، وهو الأمر الذي يثير مخاوف الكثير من العاملين في المجال خاصة وأنها تصنف ضمن القنوات الأجنبية.

- عدم تأمين الصحفيين والموظفين العاملين:يشتكي بعض الصحفيين العاملين في بعض القنوات الخاصة من غياب التأمين في مؤسستهم وبهذا يفقد الصحفي أبسط حقوقه الطبيعية في حقل العمل التي تشعره بالأمان وتوفر له جوا مريحا للعطاء.

4-2إشكالات المالية في القنوات الجزائرية الخاصة:

رغم أن أغلب المالكين للقنوات التلفزيونية الجزائرية رجال أعمال تبلغ ثرواتهم ملايين الدولارات، إلا أن هذه القنوات كثيرا ما تقع في أزمات وضائقات مالية تكاد تعصف بوجودها، وذلك يرجع حسب العاملين في تلك المؤسسات للأسباب التالية:

- التكاليف الباهظة للبث الخارجي: يعتبر المستجوبون أن ما يثقل كاهل القنوات الجزائرية الخاصة هو استمرار البث من خارج الجزائر حيث تقوم في كل مرة بتسديد تكاليف الأقمار الصناعية و كذا إيجار المكاتب المتواجدة في مدن الإعلام العربية والعالمية التي تسهر على مراقبة عملية البث، من خلال تحويل الأموال بالعملة الصعبة وهو ما يستنزف الكثير من ميزانيتها، و بالتالي ينعكس بالسلب على جودة المنتوج الإعلامي الذي كانت ستوجه إليه تلك الأموال.

- قلة الموارد المالية : يعد الإشهار عمود صناعة الإعلام سيما في قطاع السمعي البصري ،حيث يبدو أكثر تأثيرا وقدرة على الانتشار فضلا عن أن كلفته المالية أعلى بكثير من الإشهار المنشور ، لكن قانون الإعلام 2014 لم يحدد الوجهات ولا التدابير و لا الآليات التي سيتم إتباعها فيما يتعلق بمنح الإشهار، وهو ما يشكل أكبر تحد حسب أغلب المبحوثين بالنسبة للقنوات الفضائية التي تلجأ إلى جمع أموال الإشهار بشكل عشوائي فردي- في ظل ندرة الموارد المالية غير جيوب المستثمر وشركائه إن وجدوا - من موارد تابعة لقطاعات جرى تحريرها منذ مدة، وهي قطاع الاتصالات، قطاع المواد الغذائية، المشروبات والسيارات وغيرها وغالبا ما يبنى ذلك حسبهم على أساس العلاقات الشخصية والمصالح المشتركة بعيدا عن المعايير المهنية المتعلقة بأكثر القنوات انتشارا أو متابعة من قبل الجماهير.

- تدني مرتبات العاملين وغياب الاستقرار فيها: نظرا للضائقات والصعوبات المالية التي تقع فيها تلك المؤسسات يؤكد الصحفيون المبحوثين أن ذلك ينعكس بشكل مباشر على مرتباتهم، حيث يلجأ المسؤولون إلى تخفيضها في بعض القنوات أو تأخيرها إلى عدة أشهر في قنوات أخرى أو تلقي مقابل مادي هزيل جدا في البعض الآخر، لا يعادل ثلث الجهود المبذولة من طرف الصحفيين، لكن قلة فرص التوظيف والظروف الاجتماعية الصعبة تفرض عليهم البقاء في المؤسسة في ظل غياب البديل.

4-3إشكاليات المهنية في القنوات الجزائرية الخاصة:

- المستوى الهزيل في الطرح والأداء: لم يحدث فتح مجال السمعي البصري أمام الخواص انقلابا فعليا على المستوى الذي كان يثير الانتقادات في المؤسسات العمومية ولم يحقق تلك القفزة النوعية المرتقبة على مستوى تكريس المفاهيم الجديدة حول حرية التعبير، والاحترافية في الممارسة الإعلامية . حيث أن سنوات من التجربة الميدانية كشفت زيف الكثير من الصور النمطية، حول ارتباط مفهوم

حرية التعبير والاستقلالية بالرأس المال الخاص (محمود أبو بكر، 2014) بل بدا واضحا أن المشهد الإعلامي العمومي يتكرر لكن بمال المستثمرين الخواص، الذين يتسابقون لإرضاء السلطة على هذه الشاشات، فلم تقدم نموذجا بديلا ولم تؤسس لصناعة إعلامية تتمتع بالجودة، أو خدمة مهنية تمثل قيمة مضافة وهذا رأي المختصين أما الصحفيون المبحوثون فقد أكد أغلبهم أننا في القنوات الخاصة لازلنا بعيدين عن الاحترافية سواء في طرح ومعالجة المضامين أو في تقديمها للمشاهد الجزائري، دون نفي أو إنكار الكثير من الكفاءات المتواجدة في العديد من القنوات في الطرح والأداء. وقد أرجع المبحوثون أسباب ذلك إلى ما يلي:

- 1-بالنسبة لمسؤولي الأقسام:

- صعوبة الحصول على المعلومة في ظل البيروقراطية التي تظل تمارسها الإدارات.

- استجلاب عاملين لم يتلقوا تكوينا سمعيا بصريا ولا دراسات في تخصصات علوم الإعلام والاتصال.

- ضعف التكوين والتأطير في مدارس ومعاهد الصحافة عبر الوطن التي تفتقر إلى أسس تكوين الطلبة في المجال نظريا وتطبيقيا وبالتالي يواجهون الكثير من الصعاب في العمل الميداني عند الالتحاق بهذه المؤسسات ويمكن تصنيفها حسب المبحوثين:

- 1- العجز الواضح في معالجة المواضيع المختلفة وفهم الزوايا الأنسب.

- 2- عدم الإلمام بالخلفيات والأبعاد المتعلقة بالأحداث.

- 3-قلة الوعي بالقضايا التي تهم الرأي العام.

- 4- ضعف اللغة وهزالة الأسلوب.

- تداخل الصلاحيات بين مختلف الأقسام والمديريات.

- المشاكل الداخلية في المؤسسات والصراعات بين المسؤولين وبين المسؤولين والصحفيين التي تبدأ بخلافات مهنية وتمتد إلى الشخصية منها.

-2- بالنسبة للصحفيين:

- غياب المعايير الموضوعية والمهنية في انتقاء الصحفيين العاملين في المجال ولا حتى المسؤولين على مختلف الأقسام في المؤسسات الخاصة

- تغليب المصالح الخاصة لأصحاب المؤسسات وكبار المسؤولين فيها على الخدمة العمومية للمشاهد من خلال نوع القضايا المطروحة وحتى في حجم وشكل المعالجة الصحفية.

- غياب الإستراتيجية داخل المؤسسة والأهداف الواضحة من وراء نشاطها.

- عدم مراعاة واحترام ميولات واهتمامات ولا قدرات الطاقم الصحفي العامل عند توجيهه لمختلف القضايا.

- غياب التأطير والتكوين داخل المؤسسات من طرف أصحاب الخبرة بل أبعد من ذلك فيكون

العمل في الغالب شبه فردي من قبل صحفيين مبتدئين.

ولقد أكد أغلب المبحوثين أن الضغوطات المهنية التي يواجهونها في مؤسساتهم تجعلهم يفكرون على الدوام في ترك المؤسسة ،و الانتقال من قناة إلى أخرى أو تغيير مجال العمل ،وهذا ما يفسر حالة اللااستقرار في الكثير من القنوات الجزائرية الخاصة، وقد أكد المبحوثين أن إحساسهم بأن المؤسسة قد تستغني عنهم في أية لحظة وعدم وجود قانون يحميهم عند اللجوء للقضاء، إضافة إلى المشاكل الداخلية مع مسؤوليهم، تؤثر بشكل سلبي على أدائهم.

- غياب إستراتيجية صناعة المحتويات الإعلامية: إن المتتبع لأغلب البرامج التي تبثها القنوات التلفزيونية الخاصة يجد أنه يغلب عليها طابع الترقيع لملء ساعات البث، وهذا الوضع امتد من مرحلة ما قبل الانفتاح وهو اليوم يسيطر على المشهد السمعي البصري وذلك يرجع لغياب هياكل حقيقية للإنتاج السمعي البصري من جهة، وكذا لجوء الكثير من مؤسسات الإنتاج إلى محاكاة البرامج العربية والأجنبية، بل واستنساخها دون البحث في حقيقة حاجات ورغبات المشاهد الجزائري، التي تنبع أساسا من ثقافته واهتماماته وميولاته.

ويؤكد أغلب الصحفيين المبحوثين أن مؤسساتهم لا تمتلك استوديوهات ملائمة لتصوير مختلف الحصص والبرامج التلفزيونية، وغالبا ما يلجأ بعضها إلى استعمال أستوديو واحد فقط لتصوير وتقديم كافة المواد البرامجية مستعينة بالاستوديوهات الافتراضية، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على جودة الصورة وكذا مستوى الأداء، إضافة إلى الضغط النفسي الذي يخلفه هذا الأمر على الطاقم الصحفي وينعكس سلبا على أدائه.

استمرار حالة الفوضى: يؤكد الصحفيون المستجوبون في هذه الدراسة أن الفوضى تطبع يوميات عملهم، وكثيرا ما يخضع للمفاجأة، حيث يكلفهم المسؤولون بعدة أعمال في وقت واحد أو بمجموعة من الأعمال المتباينة في فترات متقاربة، دون أن يخضع ذلك لأجندة مضبوطة مسطرة مسبقا حسب توجهات المؤسسة و أجندة الأحداث المتوقعة، كما تقوم به القنوات التلفزيونية العالمية، كما يؤكد المبحوثون أن حالة الفوضى هذه سادت تلك المؤسسات في بدايات نشاطها والأمر وقتها كان مبررا، لكنه استمر معها حتى بعد خمس سنوات من العمل، وهذا يطرح سؤالا كبيرا حول كفاءة ومهنية مسيريها في المجال حسبهم.

خلاصـة:

لقد ركزنا في هذه الدراسة الاستطلاعية على المشاكل والتحديات التي تقف حجر عثرة في وجه القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، ولقد أفردنا بالبحث ثلاث مجالات هامة رأينا من خلال الممارسة والاحتكاك بالعاملين بها أنها عصب المشاكل، ومن خلال الدراسة الميدانية التي جمعتنا بالممارسين في المجال، اتضح لنا أن القنوات الجزائرية الخاصة تسبح في بحر من المشاكل، منها القانونية فهي لحد الآن تعتبر قنوات أجنبية ولم تسوي وضعها القانوني بعد لمزاولة النشاط السمعي البصري، أضف إلى ذلك بعض التجاوزات القانونية في حق العاملين بها، وكذا النصوص القانونية الفضفاضة التي قد تعود بالسلب عليها، ثم إن هناك مشاكل أخرى مالية تتخبط بها وستظل ما لم

تسوي وضعها نظرا للتكاليف الباهظة التي تدفعها من أجل البث وكذا مصاريف الإنتاج والتوظيف ثم ضعف الموارد المالية مقارنة بالمصاريف في ظل سكوت القانون عن أهم مورد للقطاع السمعي البصري، وعدم تنظيم قطاع الإشهار ، وأخيرا الكثير من المشاكل المهنية الناتجة عن المحسوبية، وتغليب المصالح الشخصية على خدمة المشاهد وتلبية حاجاته، وضعف تكوين الصحفيين وسط تهديد دائم من طرف الحكومة بالغلق، ووأد النشاط السمعي البصري بعد أن باركه الجمهور واعتاد عليه، وينتظر منه الكثير -بعد أن يشتد عوده- لخدمة الكثير من قضاياه التي طال السكوت عنها.

قائمة المراجع:

- كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، دار الشروق، القاهرة، بيروت، 19

- رمضان بلعمري، القطاع السمعي البصري في الجزائر" إشكالات الانفتاح، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، 2012.

- بخوش صبيحة، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 2012- 2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 23، 2016، جامعة ورقلة.

- قانون 90-07 مؤرخ في 3 أفريل 1990 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادرة بتاريخ 4 أفريل 1990.

- مشروع تمهيدي لقانون عضوي يتعلق بالإعلام، وزارة الاتصال والثقافة، مارس 1998 .

- قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 15يناير 2012.

- 14-04 مؤرخ في 24 فبراير 2014 يتعلق بالنشاط السمعي البصري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادرة بتاريخ 23 مارس 2014.

- مجلة الشاشة الصغيرة الذكرى 39 لاسترجاع الإذاعة والتلفزيون، العدد 104 ، 27 أكتوبر / 02 نوفمبر 2001 ، ص1. 1

- تواتي نور الدين، الممارسة الإعلامية للصحافة في الجزائر، https://manifest.univ-ouargla.dz

- عثمان لحياني، الحكومة الجزائرية تقرر غلق 45 قناة تلفزيونية محلية، تاريخ الزيارة: https://www.alaraby.co.uk2017/03/23

- محمود أبو بكر، القنوات التلفزيونية الخاصة...عندما تتحول الصحف إلى علب فضاء، 2017/03/20 http://www.elhayatonline.net .

- http://www.asbu.net/article

- http://www.radioalgerie.dz

- http://www.arav.dz/ar